«ذكاء الأعمال في الجزائر»

إعداد:

أ.د. بن حمودة محبوب أ.د. معين أمين السيد

جامعة الجزائر 3

Pr.benhammoudamahboub@yahoo.com aminmark2000@yahoo.fr

المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر

ذكاء الأعمال واقتصاد المعرفة

جامعة الزيتونة الأردنية, كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

23 – 26 نيسان (إبريل 2012)

عمان – الأردن

ملخص البحث:

يعرف الاقتصاد الجزائري في الفترة الأخيرة تغيرات معتبرة وتطورات عميقة في المجال المعرفي. وترقية ذكاء الأعمال هو ضرورة حتمية لمواكبة التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية الجارية في العالم، ولا يتحقق هذا بالاستثمار في العنصر المعلوماتي والإحصائي والبشري. فقد تغير الفضاء الاقتصادي الجزائري في ظرف عشرين سنة بشكل جذري، واحتل القطاع الخاص مكانة هامة في الاقتصادي الوطني، وهذه الصياغة الجديدة للنسيج الاقتصادي الوطني لم تدرس بشكل جيد من طرف الجهاز الإحصائي، وهذا ما يفسر ضرورة إجراء إحصاء اقتصادي تماشيا مع تطور حاجيات الاقتصاد والتوجه نحو اقتصاد تنافسي. وعليه من خلال الورقة البحثية، نحاول أن نبحث في واقع وآفاق ذكاء الأعمال في الجزائر من خلال عرض متغيرات عدة.

الكلمات المفتاحية: ذكاء الأعمال، تنمية، إحصاء اقتصادي، معلوماتية وتكنولوجيا الاتصال.

ABSTRACT:

The Algerian economy Known in the period, considering changes and developments in the field of deep knowledge. The promotion of business intelligence is imperative to keep pace with technological and economic changes taking place in the world, and this is achieved by investing in the item and Statistical Information, and human. Algerian economic has changed matter in twenty years. The private sector have an important place in the national economy, this new formulation of the national economic fabric has not been studied well by the statistical system, This explains the need for economic census in line with the development needs of the economy and the trend towards Competitive economy. Therefore, through the research paper, we try to look at the reality and the prospects for Business Intelligence in Algeria through the presentation of several variables.

Key words: Business intelligence, Development, Economic statistics, Information and Communication Technology.

المقدمة:

ترقية ذكاء الأعمال[1] هو أحد الانشغالات الكبرى لاستدراك سنوات من الفشل وسوء التنظيم، ولا يكون ذلك إلا بزيادة الاستثمار في هذا المجال وترشيده وتحسين كفاءة توظيفه ولبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بالفقر والجوع والإدارة المستديمة للموارد الطبيعية. فقد تغير الفضاء الاقتصادي الجزائري في ظرف عشرين سنة بشكل جذري، واحتل القطاع الخاص مكانة هامة في الاقتصادي الوطني، وهذه الصياغة الجديدة للنسيج الاقتصادي الوطني لم تدرس بشكل جيد من طرف الجهاز الإحصائي. وهذا ما يفسر ضرورة إجراء إحصاء اقتصادي لأنه يشكل مؤهلا أساسيا لتطوير الإنتاج الإحصائي تماشيا مع حاجيات الاقتصاد والتوجه نحو ذكاء الأعمال.

مشكلة البحث:

نطرح إشكالية البحث الأساسية –مثل ما جاء في العنوان– التطرق إلى أهم الرهانات وأفاق ذكاء الأعمال في الجزائر ضمن المتغيرات الراهنة للاقتصادي الذي نرى انه يُحاول أن يستجيب إلى المقتضيات التقنية لإقامة مشروع لذكاء الأعمال يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

مشكلة البحث:

الحقيقة أن ذكاء الأعمال هو من أهم وسائل الاقتصاد المبنى على المعرفة والمعولم نتيجة التغييرات الحاصلة في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. فأي منظمة هي مجبرة أن تهتم به في عالم يتصف بالتنافسية والتغير، ولهذا السبب أصبح ذكاء الأعمال في صدارة الاهتمامات الوطنية. ومن هنا تظهر مشكلة البحث من خلال ضرورة الاهتمام بذكاء الأعمال لتحقيق هدف تنموي من خلال مخطط يشتمل على تشخيص مفصل لوضعية الاقتصاد مدعم بتحليل استشرافي.

[1] تعودت الجزائر على استخدام مصطلح "الذكاء الاقتصادي" للدلالة على "ذكاء الأعمال". فمثلا من المديرات المكلفة بهذا المشروع المعرفي تسمى بـ "المديرية العامة للذكاء الاقتصادي والدراسات الاستشراف" تابعة لوزارة الصناعة.

فرضية البحث:

لا يمكن للاقتصاديات العربية –ومنها الاقتصاد الجزائري– أن تقوم لها قائمة دون أن يهتم في عصر العولمة والمعلوماتية بذكاء الأعمال. وبناء على هذا، ينتج عندنا الفرضية الأساسية للبحث: توجد علاقة إلى حد كبير بين تجسيد ذكاء الأعمال والتنمية الاقتصادية في الجزائر.

1) مدخل لذكاء الأعمال:

تمّ طرح مصطلح ذكاء الأعمال مع بداية الثمانينات من القرن الماضي، إذ يعتبر ذكاء الأعمال من بين أهم وسائل الاقتصاد المبنى على المعرفة والمعولم نتيجة التغييرات الحاصلة في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. فالمؤسسة تهتم بذكاء الأعمال لأنها هي نفسها تشكل مصدر لا تأكد في محيطها[2].

1.1) فهم ذكاء الأعمال:

ذكاء الأعمال هو مفهوم جديد نسبيا، إذ لا يوجد تعريف واحد له، يمكن تعريفة بأنه القدرة على الحصول على أجوبة على الأسئلة التي تؤذي لاكتشاف معلومات تؤذي لاغتنام الفرص أو الكشف عن التهديدات[3]. وإذا فسّرنا مصطلح ذكاء الأعمال بشكل لغوي، فهو يعني ببساطة الذكاء في فهم أعمالك، فبإمكانك فهم أعمالك بتحليلك للعمليات التي تقوم بها في عملك[4].

ذكاء الأعمال هو مجموع الأعمال المرتبطة بالبحث، معالجة وبث المعلومة المفيدة للأعوان والمتدخلين الاقتصاديين لصياغة إستراتيجياتهم. فهو يعمل على إيجاد المعلومة المفيدة بأفضل تكلفة، يحللها ويضعها تحت تصرف المقررين في المؤسسة في الوقت المناسب[5].

هناك مجالات كثيرة يمكن أن يطبق فيها ذكاء الأعمال بالنسبة للمؤسسة مثل معرفة نوع الزبائن الحاليين أو رغباتهم أو ماهية الزبائن المحتملين أو توزعهم الجغرافي أو الديموغرافي أو كيفية تحديد الأسعار أو ماهية الخدمات أو البضائع التي يمكن تسويقها في منطقة معينة يتصف سكانها بطبيعة محددة أو صفات محددة[6].

تعتبر تطبيقات ذكاء الأعمال حجر الأساس للعديد من المؤسسات الكبرى في العالم، وبخاصة تلك التي تمتلك كماً كبيراً من البيانات. ذلك أن صناع القرار في عصرنا الحالي بحاجة إلى معلومات دقيقة وتفصيلية، وهو ما تقدمه تطبيقات ذكاء الأعمال التي تمكّنهم من استخدام أدوات متقدمة لتحليل البيانات[7].

من خلال استخدام ذكاء الأعمال، يمكن للمؤسسة أن تنظم نفسها فيما يتعلق بكشف نقاط قوتها وضعفها، والتالي وضع تحديد واضح للإستراتيجية من المنافسين مع رصد التغيرات في المواقف والسلوكيات من المستهلكين لاستباق التغير التكنولوجي ونشر البحوث المتعلقة بالسياسات وتطوير الأعمال[8].

---

[2] DHAOUI Chedia, «Les critères de réussite d'un SIE pour un meilleur pilotage stratégique, Proposition d'un Modèle d'Evaluation de la Réussite d'un Système d'Intelligence Economique», Thèse pour l'obtention du Doctorat de l'Université Nancy 2, (Spécialité: Sciences de l'Information et de la Communication), 2008, p. 24.

[3] PEGUIRON Frédérique, «Application de l'Intelligence Economique dans un Système d'Information Stratégique universitaire: les apports de la modélisation des acteurs», Thèse présentée et soutenue pour l'obtention du Doctorat en sciences de l'information et de la Communication (Ecole Doctorale Langages, Temps, Sociétés), Université Nancy 2, 2006, p.27.

[4] مهيب النقري، التنقيب في المعطيات وذكاء الأعمال (Intelligence Business & Data Mining)،
http://www.alrakameiat.com/_ArticleStudies.php?filename=200612040559220.

[5] خليل عبد الرزاق & بوعبدلي أحلام، «الذكاء الاقتصادي في خدمة منظمة الأعمال»، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس حول اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، 27–28 نيسان (ابريل) 2005.

[6] سمير حمامي، «ذكاء الأعمال أسس ومفاهيم ونظم معلومات»، العدد 19، أيلول سبتمبر 2007،
http://www.infomag.news.sy/index.php?inc=issues/showarticle&issuenb=19&id=348.

[7] باسل عجة، «تطبيقات ذكاء الأعمال: الحلّ الأمثل لتحديات عالم الأعمال»، ورقة بحثية مقدمة في الندوة الوطنية الأولى حول «تطبيقات ذكاء الأعمال في سورية»، دمشق، يومي 04 و2010/10/05.

[8] GHALAMALLAH Ilhème, «Proposition d'un modèle d'analyse exploratoire multidimensionnelle dans un contexte d'Intelligence Economique», Thèse soutenue pour l'obtention du grade de doctorat en informatique, École Doctorale Mathématique Informatique Télécommunications, Toulouse III - Paul Sabatier, Décembre 2009, p. 223.

ذكاء الأعمال نظام لاكتشاف المخاطر والبدائل الموجودة في محيط المؤسسة، فالمؤسسة يجب أن تنشطه لمواجهة تنافسية المؤسسات الأكبر منها وفق إستراتيجية محددة[9].

باستخدام ذكاء الأعمال، يجب أن لا ننسى وجود الأزمات، كون الأزمة تضعنا في مفترق الطرق، إما الانتهاء أو البقاء، والبقاء الذي نبتغيه لا يعني مجرد الفرق بين العيش والموت[10]. وينبغي النظر لذكاء الأعمال أنها أداة كاملة في إدارة الأزمة، والواقع أن ذكاء الأعمال ينشأ في جميع مراحل الأزمة. فإن المكلف بذكاء الأعمال هو خبير في المجال قادر على تقديم رأيه بوضوح في جميع وسائل الإعلام من صحف وإذاعة وإنترنت[11].

2.1) المعلوماتية ودعم ذكاء الأعمال:

ترتكز المعلوماتية على التحولات العميقة التي تشهدها حاليا المؤسسات عبر العالم بفضل تكنولوجيات الإعلام، فالأمر لا يتعلق بالتأكيد على أهمية المعلومة وإبراز الخصوصيات والدعائم التقليدية للانترنيت، بل يتعلق بتجاوز الإطار التقني لوسائل الإعلام، إذ لا يجب البحث عن أية معلومة، وحتى المعلومات يجب أن تتقى بدقة وبحذر من مختلف المصادر الخارجية والانترنيت[12]. وذلك تبني وسائل المعلومة وإبراز النماذج الاقتصادية مع الأخذ بعين الاعتبار الجوانب القانونية والأخلاقية لوسائل المعلومة. وكما يجب التركيز على الدور الحاسم للمعلومة الإستراتيجية التي تعتبر في صميم انشغالات مختلف المتعاملين الاقتصاديين.

يتطلب من المتخصصين في ذكاء الأعمال، التركيز على تنظيم الكم الهائل من المعطيات التي تقدمه شبكات الانترنيت. لكن ليست كل المعلومات في الشبكة مفيدة. كما تجدر الإشارة إلى أن كثيراً من المعلومات المجانية يمكن استخلاصها من الكتب المنشورة، والمجلات الخاصة والعامة، ومواقع الإنترنت وهذه المعلومات كما هو واضح يمكن استخدامها بكل حرية لخدمة النظام المقترح[13].

انطلاقا من مفهوم الأداء الناتج عن الجهد، القدرات وإدراك الدور أو المهمة، يمكن للتنقيب في المعطيات أن يلعب كذلك دوراً بارزاً في العمليّات المرتبطة بالأداء مثل[14]:

- تحديد فعّاليّة الإعلان والتسويق والحملات الدعائيّة؛
- تسعير المنتجات؛
- تحديد فعّالية مركز اتصالات؛
- تقييم أداء العاملين؛
- تقييم أداء الموردين والبائعين؛
- وتقييم فعّاليات التصنيع والإنتاج.

من المعلومات التي تحتاجها المؤسسة من محيطها، نذكر التشريعات واللوائح، التوجهات الاجتماعية، السياق السياسي، الاتجاهات الاقتصادية، المنافسة، الملكية الفكرية وبراءات الاختراع، الزبائن، التطورات التكنولوجية، وضع السوق العالمية.

أصبحت المعلومات المتوافرة في أي مؤسسة من أهم الأصول التي تملكها، وخاصة عندما يجري تنظيم هذه المعلومات ضمن قواعد البيانات وتبنى لتخزينها وتحديثها ومعالجتها أنظمة معلوماتية تخصصية مثل أنظمة إدارة موارد المؤسسة، وأنظمة إدارة علاقات الزبائن، وأنظمة إدارة المحتوى، والبوابات الالكترونية، والأنظمة الإدارية والمالية باختلاف أنواعها، ومع تطور هذه الأنظمة المعلوماتية وتعاظم

---

[9] BOUAKA Najoua, «Développement d'un modèle pour l'explicitation d'un problème décisionnel: un outil d'aide à la décision dans un contexte d'intelligence économique», Thèse soutenue pour l'obtention du grade de doctorat en sciences de l'information (Spécialité: sciences de l'information et de la communication), Université Nancy 2, 2004, p. 27.

[10] محمد الصيرفي، «إدارة الأزمات» ، ط. مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2007، ص 5.

[11] FAUCHOUX Catherine, «Gestion de crise: Internet contre Internet», Mastère en Intelligence Scientifique, Technique et Economique, Thèse professionnelle, Groupe MISTE ESIEE, paris, 2005, p.19.

[12] Sylvie Domenech, Manuel Marciaux et Dominique Charnassé, «Guide des bonnes pratiques en matière d'intelligence économique», ed. Ministère de l'économie, de l'instruise et de l'emploi & ministère du budget, des comptes publics et de la fonction publique, (Service de coordination à l'intelligence économique), Paris, février 2009, pp. 12-13.

[13] المرجع السابق لـ سمير حمامي، «ذكاء الأعمال أسس ومفاهيم ونظم معلومات.

[14] المرجع السابق لـ مهيب النقري، التنقيب في المعطيات وذكاء الأعمال.

الاعتماد عليها في أداء العمل اليومي للمؤسسات، أصبح "تضاعف مخزون البيانات في المؤسسات" و"تبعثر هذه البيانات بين الأنظمة المختلفة" من أهم التحديات التي تواجه العاملين في المعلوماتية، واستدعى البحث عن آليات جديدة لتنظيم هذه البيانات وتحليلها واستخراج معلومات ومعارف جديدة وعرضها بطريقة سهلة وفعالة تفيد صانعي القرار في اتخاذ قراراتهم بالسرعة المطلوبة وفي الوقت المناسب.

وبالتالي تتحدد درجة تقييم الأداء التي اختلفت فيها التعاريف الموضوعية لها (تقييم الأداء) من مفكر إلى آخر، فمن جملتها يشير تقييم الأداء إلى العملية التي يتم بمقتضاها تقييم الأداء الحالي أو السابق للفرد بمعايير الأداء الموضوعية وفقا لخطوات محددة"[15].

ينبغي أن يتم نشاط ذكاء الأعمال في ظل احترام أخلاقيات المهنة والتشريعات القانونية. فأخلاقيات المهنة تستطيع أن تضع حواجز تمنع التجاوزات التي قد يقع فيها المهنيون كذلك بالنسبة للقوانين والمبادئ الأخلاقية للفرد نفسه. فيجب أن يكون ذكاء الأعمال يبحث عن وضع إستراتيجية عمل تحترم الأخلاق والمساواة في الكرامة الإنسانية[16].

في ظل التغيرات والتحولات التي يشهدها العالم، في مختلف جوانب الحياة المعاصرة، أصبحت تعاني الكثير من المنظمات الإنتاجية، والاقتصادية من مشاكل الفائض أو العجز في بعض الأوقات من الموارد البشرية في مجالات العمل المختلفة، بينما تشكو هيئات أو أقسام معينة في هذه المنظمة من زيادة عدد الأفراد عن حاجتها الفعلية، بالمقابل نجد أخرى تعاني من ضغط العمل وعدم إمكانها تحقيق أهدافها لقلة مواردها البشرية[17]. وهذا ما أدى إلى الاهتمام المتزايد بالموارد البشرية في المنظمات المعاصرة وإدماجه إلى الإدارة الإستراتيجية بعدما كان هذا الاهتمام منحصرا على عدد قليل من المتخصصين الذين يعملون في تقسيم تنظيمي متخصص يطبق عليه "قسم إدارة الأفراد". وبالتالي فالإدارة الإستراتيجية هي "مجموعة النشاطات الخاصة بالإدارة العامة التي تهدف إلى تحديد وإيجاد قنوات التطوير والتوسع للمؤسسة في المستقبل، وذلك بتوفير الوسائل التنظيمية لتحقيق ذلك"[18].

وأخيرا، لا يمكن الحديث عن ذكاء الأعمال دون الحديث عن العنصر البشري الذي يعتبر الغاية والوسيلة الذي تتطلع نحو تحقيق الرغبات والاتجاهات والميول في كافة المؤسسات الإنسانية[19].

2) واقع ذكاء الأعمال في الجزائر:

تعمل الجزائر على وضع برنامج يكون مرجعا للتكوين في ذكاء الأعمال خدمة للمؤسسات الجزائرية قصد رفع قدراتها التنافسية، وكل هذا من خلال تقديم الدعم من مؤسسات كغرف التجارة والصناعة ومن الإدارات ذات الطابع الاقتصادي ومن الوزارات التي تلعب دورا رئيسيا في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية[20].

---

[15] صلاح الدين عبد الباقي، علي عبد الهادي سليم & راوية حسن، «إدارة الموارد البشرية»، ط. المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008، ص 237.

[16] Mongereau Roger, «Intelligence Economique, risques financiers et stratégies des entreprises», ed. Conseil économique et social de la république française, paris, 2006, p. I-26.

[17] معين أمين السيد، «إدارة الموارد البشرية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية الحالية: دراسة حالات تطبيقية لبعض البلدان العربية»، دون دار النشر، عمان، 2010، ص 21.

[18] HELFER J.P., KALIKA M. & ORSONI J., «Management stratégie, organisation», ed. Vuibert (4ed.), Paris, 2002, p. 15.

[19] خضير كاظم حمود & ياسين كاسب الخرشة، «إدارة الموارد البشرية»، ط. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007، ص 13.

[20] Ministère de l'Industrie de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement (Direction Générale de l'Intelligence Economique, des Etudes et de la Prospective), «Manuel de formation en Intelligence Economique en Algérie», Alger, 2010.

1.2) بعث ذكاء الأعمال:

من جملة المجالات التي تسعى الدولة التركيز عليها حول تطبيقات ذكاء الأعمال في الجزائر، نذكر استخدام أدوات ذكاء الأعمال والتنقيب عن البيانات في ضمان جودة التعليم العالي وتحسين أداء الأساتذة والطلاب على حد سواء مشيرين إلى أن نظام التعليم العالي يحتوي على أربع وحدات أساسية متمثلة بالمدخلات والعمليات والمخرجات والنظم الفرعية المترابطة. ومن أهم وأبرز تطبيقات ذكاء الأعمال المستخدمة في التعليم العالي التي تصب في رفع مستوى التقييم والإرشاد الأكاديمي وزيادة مخرجات العملية التعليمية والاهتمام من حيث الدور الموكل للأستاذ الجامعي الذي لا يقتصر على التعليم وإنما يجب أن يتعداه للإرشاد.

وفي إطار حوكمة الاقتصاد الجزائري، تم البدء في تطبيق عدد من الإصلاحات، نذكر منها: إصلاح نظام المحاسبة الخاصة بالدولة، الانضمام للنظام العام لنشر المعلومات الصادر عن صندوق النقد الدولي، إصلاحات مالية وجبائية، تصور إستراتيجية صناعية وإستراتيجية التنمية الفلاحية المستدامة وفق سياسة التجديد الريفي[21]. وقد تأسست المديرية العامة للذكاء الاقتصادي والدراسات والاستشراف تأسست سنة 2008، وأشرفت على العديد من الملتقيات والتكوينات المؤسسة خلال السنتين الأخيرتين سمحت لرؤساء المؤسسات والإطارات الجزائرية بالتيقن بأهمية ذكاء الأعمال (جمع وتحليل واستغلال المعلومات) الذي يسمح بتقليص التكاليف واستباق الأخطار. وفي هذا الشأن، تقوم المديرية بتنظيم تكوينات شهرية مجانية بهدف تعميم ذكاء الأعمال. فالجزائر تسجل تأخرا كبيرا في مجال ذكاء الأعمال مقارنة ببعض الدول العربية. فالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية إذا بقيت في عزلة عما يدور حولها وعن العالم فلن تتمكن من تطوير تنافسيتها والتكيف مع التحولات التي تشهدها الأسواق. ولتدارك التأخر المسجل في مجال ذكاء الأعمال قررت الوزارة مرافقة المؤسسات الوطنية وهيئات الدولة لدى تزودها بالأنظمة والبرامج اللازمة لبلورة هذا التصور. وفي هذا الصدد، سيتم قريبا التوقيع على اتفاقيات بين الوزارة ومؤسسات صناعية عمومية بهدف مساعدتها على التزود بـ "خلايا الرصد" التي من شأنها أن تسمح لها بجمع واستغلال المعلومات الاقتصادية بشكل أحسن، وأن تنشط المؤسسات المعنية في قطاعات كقطاع الآلات الفلاحية والإلكترونيك والصناعة الصيدلانية والإعلام الآلي والميكانيك.

وقد تم رصد اعتمادات مالية ضمن قانون المالية لسنة 2010 قصد توطين مفهوم ذكاء الأعمال في المؤسسات الجزائرية، وقصد تحسين وتأهيل قدراتها على استغلال المعلومات المتاحة بالسوق، من أجل إنعاش وتطوير الطاقات الإنتاجية للمؤسسات الصناعية.

تعد كل من غرف التجارة والصناعة وغرف الفلاحة هي الإطار المناسب لتطوير الشراكة ونسج علاقات التعاون بين الفلاحين والصناعيين. فالبلاد تهدف لتطوير الصناعات الغذائية لتحقيق الاكتفاء الذاتي للتقليص من فاتورة الاستيراد التي بلغت 12 مليار دولار والتي تصنف من ضمن أكبر فواتير الاستيراد بالنظر إلى الحجم الكبير للمنتوجات الغذائية المصنعة التي تستوردها الجزائر، إلى جانب التحفيز على رفع مستوى الصادرات الجزائرية من المنتوجات الغذائية بـ 10 مرات مقارنة بما كانت عليه في 2008 بحيث بلغت الصادرات آنذاك 119 مليون دولار.

2.2) الإحصاء لدعم ذكاء الأعمال:

نظرا لأهمية العملية الإحصائية في دعم التنمية الاقتصادية، هناك ضوابط تفرضها الدول والمنظمات الدولية، ومنها المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية الصادرة عن اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة ومبادرات تطوير العمل الإحصائي خاصة من خلال مبادرة نظام النشر العام للبيانات GDDS ونظام النشر الخاص للبيانات SDDS وإطار تقييم جودة البيانات DQAF وصولا إلى إطار مؤشرات بناء القدرات الإحصائية SCBI [22].

المنظومة الإحصائية الجزائرية:

حدد المرسوم التشريعي رقم 94-01 المنظومة الإحصائية الجزائرية وفق مبادئ عامة متعلقة بإنتاج الإعلام الإحصائي واستعماله ونشره والحفاظ عليه[23]. ويخضع إنتاج الإعلام الإحصائي ومعالجته ونشره لقواعد التنسيق وضبط المقاييس التي تتم صياغتها والمصادقة عليها عن طريق التنظيم بعد استشارة المجلس الوطني للإحصاء.

يكلف المجلس الوطني للإحصاء بما يأتي:

---

[21] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، «تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة»، ط.رئاسة الجمهورية، الجزائر، 2008، ص ص 16-17.

[22] منشورات الأمم المتحدة، نيويورك (النسخة العربية)، 2010.

[23] المرسوم التشريعي رقم 94. 01 مؤرخ في 3 شعبان عام 1414 الموافق 15 يناير سنة 1994 المتعلق بالمنظومة الإحصائية.

- يعرب عن آرائه وتوصياته في السياسة الوطنية للإعلام الإحصائي التي تحددها الحكومة؛
- يعد ويقترح يشتمل على التحقيقات والأشغال الإحصائية المقررة للسنة التي من شأنها أن تفيد التسجيل الإحصائي. ويحدد الوزير المكلف بالإحصاء برنامج التنفيذ وكيفياته؛
- يسهر، في إطار البرنامج الوطني الإحصائي الذي تقرره الحكومة، على تكفل أجهزة المنظومة الإحصائية كما هي محددة أعلاه، تكفلا صحيحا باحتياجات المستعملين الرئيسيين للمعلومات الإحصائية.

الديوان الوطني للإحصائيات أو المؤسسة المركزية للإحصائيات مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بصلاحيات المرفق العام ووظيفته وتتمثل وظيفتها خاصة فيما يلي:

- تطور المنظومة الوطنية للإعلام الإحصائي بالسهر على إعداد وتوفير ونشر المعلومات المؤتمنة والمنتظمة والملائمة لاحتياجات الأعوان الاقتصاديين والاجتماعيين وعلى توفيرها ونشرها ويكون ذلك برعايتها أو بواسطة أجهزة المنظومة؛
- تقوم أو تكلف من يقوم، في إطار البرنامج الوطني للإعلام الإحصائي الذي تقرره الحكومة، بالتوفير المنتظم للمعطيات والتحاليل الإحصائية والدراسات الاقتصادية اللازمة لإعداد السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي تسطرها السلطات العمومية ومتابعتها؛
- تنسق وتخلص مقترحات برامج الأعمال الإحصائية الواردة من مختلف الأجهزة العمومية والخاصة، المعروضة على الحكومة للموافقة عليها بعد استشارة المجلس الوطني للإحصاء؛
- تعد وتنشر بصفة منتظمة مؤشرات الاقتصاد الوطني ودالاته وحسابات الأمة طبقا للبرنامج الوطني الإحصائي؛
- تنجز كل الأشغال التي تدخل في مهمتها بناء على طلب الحكومة أو أية مصلحة أخرى تابعة للدولة؛
- تعد وتقترح على المجلس الوطني للإحصاء القواعد والأدوات التقنية التي يجب أن يلتزم بها المتعاملون في منظومة الإعلام الإحصائي، لاسيما في مجال التقييس والمنهجية الإحصائية؛
- تسير، بالاتصال مع المجلس الوطني للإحصاء، التسجيلات الإحصائية للتحقيقات والأشغال الإحصائية المسطرة في البرنامج الوطني للإحصاء حسب الكيفيات التي تبينها بدقة نصوص تنظيمية؛
- تمسك وتضبط باستمرار فهرس الأعوان الاقتصاديين والاجتماعيين الذين يسند إليهم رقم التعريف الإحصائي؛
- ويحدد تنظيم صلاحيات المؤسسة المركزية للإحصائيات واختصاصاتها وعملها عن طريق التنظيم.

يمكن المجلس الوطني للإحصاء أن يقترح تصنيف بعض المعلومات الإحصائية الحساسة بناء على إخطار معلل تقدمه أية مؤسسة معينة حسب الكيفيات التي تحدد عن طريق التنظيم. ويطلع المجلس الهيئات التي تنتج المعلومات الإحصائية المصنفة، على إجراءات المحافظة على هذا الصنف من المعلومات وكيفياتها ونشرها عند الاقتضاء.

الديوان الوطني للإحصائيات:

الديوان الوطني للإحصائيات أو المؤسسة المركزية للإحصائيات[24] عبارة عن مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، حاليا تحت وصاية السلطة المكلفة بالإحصاء، (كتابة الدولة المكلفة بالإحصائيات) ومقره في مدينة الجزائر.

يكلف الديوان الوطني للإحصائيات بـ:

- يحضر تقنيا وينجز ويستغل ويحلل عمليات التعداد العام للسكان والسكن، وإن اقتضى الأمر، عمليات التعداد الإحصائية الوطنية الأخرى، وكذلك التحقيقات والدراسات الإحصائية الوطنية والجهوية أو القطاعية؛
- يساعد مؤسسات الدولة، التي تضع تحت تصرفه، في مقابل ذلك، الوسائل البشرية والمادية الضرورية؛
- ويشارك في تطوير علم الإحصاء وفي تكوين المستخدمين المتخصصين في مجال الإحصاء، وتجديد معلوماتهم، وتحسين مستواهم.

المجلس الوطني للإحصاء:

يكلف المجلس الوطني للإحصاء[25] بتنفيذ المهام الإحصائية التي أسندها إليه التشريعات القانونية، ويصادق في كل سنة على تقرير يذكر ظروف تنفيذ الأعمال الإحصائية التي سبقت برمجتها، والتوجيهات الخاصة بالبرامج المستقبلية المعروضة عليه ليدرسها.

---

[24] المرسوم التنفيذي رقم 95 – 159 المؤرخ في 4 محرم عام 1416 الموافق 3 يونيو سنة 1995 المعدل المتضمن القانون الأساسي للديوان الوطني للإحصائيات، والمعدل للمرسوم رقم 82 – 489 المؤرخ في 18 سبتمبر سنة 1982.

المحافظة العامة للتخطيط والاستشراف:

المحافظة العامة للتخطيط والاستشراف[26] إدارة متخصص توضع لدى الوزير المكلف بالمالية، تتمتع بالاستقلالية المالي، تكلف المحافظة بمساعدة الحكومة في اختيار إستراتيجيتها وإعدادها في ميادين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي مجال المحيط، وبهذه الصفة، تكلف بمتابعة التطور الاجتماعي والاقتصادي وتحليله وتقديره بالاستشراف.

تكلف المحافظة بعنوان المهام المسندة إليها بما يأتي:

- تحليل التناسق الشامل لسياسات التنمية في المجال الاقتصادي والاجتماعي والمحيط وتقييم فعاليتها؛
- تنظيم تفكير استشرافي، ضمن مسعى متعدد الاختصاصات، حول العوامل التي يمكن أن تؤثر في التطور الاجتماعي والاقتصادي والمحيط للأمة على المدى البعيد؛
- تنظيم إنشاء نشاطات اليقظة الإستراتيجية وتطويرها؛
- تنظيم تنفيذ المنظومة الوطنية للإعلام الإحصائي ومتابعته وتطوير أدوات تصور الاقتصاد الكلي وتقديره، بالاتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية؛
- إعداد مذكرات ظرفية لمتابعة التطور الاقتصادي والاجتماعي؛
- إعداد التقرير السنوي حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية وعرضه على الحكومة؛
- وإعداد آفاق التنمية للأمة على المديين المتوسط والبعيد.

المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك الجزائرية:

يعتبر المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك الجزائرية واحد من الهيئات العمومية التي تقدم معلومات إحصائية خاصة تلك التي يكون مصدرها إدارة الجمارك. ويبين المركز وجود قدرة إحصائية نظرا لاعتباره تحت وصاية إدارة الجمارك مصدر المعلومات الإحصائية من جهة، ونظرا للتجربة المكتسبة من عدة سنوات بفضل استخدام المعلوماتية (المتمثلة في بنك المعلومات الإحصائية المتعلقة بعمليات مرتبطة بالجمارك فقط).

المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي:

قامت الجزائر بإنشاء المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي كهيئة استشارية تدل على محاولة الدولة في قطع مرحلة جد هامة في بناء صرح الدولة على تقديم معلومات عن الاقتصاد وتحليلها، فهذه الهيئة الاستشارية تعطي دورا استشاريا فنيا بما يسمح بتوسيع ممارسة السلطة بمشاركة جميع الأطراف الفاعلة في الاقتصاد. فقد تعاقبت الحكومات وتعدد صدور النصوص القانونية التي لها علاقة بالحالة الاجتماعية والاقتصادية من خلال تقارير اقتصادية واجتماعية.

الإحصاء الاقتصادي:

قررت السلطات العمومية الجزائرية إطلاق إحصاء الاقتصاد الوطني[27] بالتعاون مع المركز الوطني للإحصائيات مستقبلا، قصد تبين الاحتياجات الصناعية ووضع الأطر والمعايير الحديثة لتطوير مختلف المجالات الصناعية بالجزائر. ونجد على رأس هذه العملية كتابة دولة مكلفة بالإحصاء.

تهدف عملية الإحصاء الاقتصادي إلى إعداد قائمة واضحة وناجعة للأشخاص الماديين والمعنويين وكذا للهيئات الإدارية والجمعوية، تسمح بالتوفر على قاعدة لسبر الآراء حول مجموع التحقيقات لدى المؤسسات الاقتصادية ومتابعة والتحكم في المقاييس والمؤشرات الخاصة بمختلف قطاعات النشاطات خارج قطاع الفلاحة. وبهذا ستجري في مرحلتين مختلفتين بحيث تتمثل الأولى في تعداد كافة الهيئات والنشاطات وكذا مختلف القطاعات القانونية (خارج الفلاحة) قصد وضع بطاقية عامة للمؤسسات. وتتمثل هذه المرحلة الأولى التي شرع فيها في تقييم يشمل أكثر من 1.6 مليون مؤسسة تعمل في مختلف النشاطات الاقتصادية ما عدا الزراعة من أجل وضع

---

[25] المرسوم التشريعي رقم 94 – 01 المؤرخ في 3 شعبان عام 1414 الموافق 15 يناير سنة 1994 المحدد لتنظيم المجلس الوطني للإحصاء وعمله.

[26] المرسوم الرئاسي رقم 06 – 346 المؤرخ في 9 رمضان عام 1427 الموافق 2 أكتوبر سنة 2006 المتضمن إنشاء المحافظة العامة للتخطيط والاستشراف ومهامها وتنظيمها.

[27] المرسوم التشريعي رقم 10–123 المؤرخ في أفريل 2010 المحدد للشروط العامة لتحضير وتنفيذ الإحصاء الاقتصادي.

ملف عام حول المؤسسات الاقتصادية. وأما بخصوص المرحلة الثانية، فيتعلق الأمر بتحقيق معمق بأخذ عينات من المؤسسات ليتم إخضاعها لتحقيق على أساس استمارة أسئلة (خاص بكل قطاع نشاط) لجمع كافة المعطيات المادية والمحاسبية. أما الإحصاء العام للفلاحة، فسيتم سنة 2012. وستقوم وزارتي الفلاحة والصحة بمساعدة الديوان الوطني للإحصاء بإجراء دراسات أخرى ذات صلة بالإحصاء العام الفلاحي واحتساب مؤشر التنمية البشرية (الصحة والتربية....).

تم تنصيب اللجنة الوطنية المكلفة بتنفيذه في منتصف شهر جوان 2010 ويترأسها وزير الداخلية والجماعات المحلية وتتكون من ممثلي حوالي 20 وزارة. وقد شرع الديوان الوطني للإحصائيات في مرحلة التحضير لعملية الإحصاء الاقتصادي من خلال تكوين مسؤولي مصالح الإحصائيات الولائية منذ أوت 2010 قصد التعود على مختلف الجوانب المرتبطة بهذه العملية ذات الأهمية الوطنية. وسيتم استكمال الجهاز التنظيمي بتنصيب لجان خاصة بالولايات والدوائر والبلديات.

وفقا للقانون يتعين على هؤلاء الأشخاص احترام سر المهنة ولا يجب عليهم في أي حال من الأحوال إعطاء المعلومة التي جمعت لأطراف أخرى. وبهذا يضمن القانون سر الإحصاء، والمعلومات المجموعة سيحفظها الديوان الوطني للإحصائيات ولا يمكن استعمالها سوى لأغراض إحصائية وليس لها أي استعمال آخر غير إحصائي.

تهدف السياسة الوطنية التي تعتمدها الدولة لتنفيذ الإحصاء الاقتصادي إلى تحقيق الاستقرار المؤسساتي من خلال إحصاء دقيق وشفاف مبني على معرفة واقع المتعامل الاقتصادي من أجل التوصل إلى مساعدته وتعزيز قدراته لدخول المنافسة الدولية. وحسب المسؤولين على قطاع الإحصاء، فإن اعتماد الدولة على الأرقام سيساهم بشكل فعال وأساسي في نشر الشفافية الاقتصادية، فالأرقام هو الحل الأنسب لقضايا الفساد، فعملية الإحصاء الاقتصادي هي ثروة رقمية، تمكننا من الانتقال إلى مرحلة التحدث بلغة الأرقام.

إن التكلفة الإجمالية لإنجاز هذه الدراسات التي ستجرى في معظمها من قبل الديوان الوطني للإحصاء ستقدر 2.4 مليار دينار منها أكثر من 1.13 مليار دينار مخصصة للإحصاء الاقتصادي (علما أن: 1 USD دولار = 75 DZD دينار جزائري). وستنجز الدراسة حول الأسر (التي تم البدء فيها في شهر أكتوبر 2010) طوال سنة 2011 بحيث ستخص 12000 أسرة عبر كامل التراب الوطني و800 منتوج استهلاكي وخدماتي. وهذه الدراسة ستساهم في المساعدة على تحيين مؤشرات الأسعار الاستهلاكية التي تسمح بقياس وتيرة التضخم.

ستستفيد 11 مؤسسة صناعية عمومية جزائرية تنشط في مجال تنشط في قطاعات صناعية على غرار المكننة الفلاحية والإلكترونيك والصناعات الصيدلانية والإعلام الآلي والميكانيك من مشروع عمومي يهدف إلى تمكينها من إنشاء خلايا للمتابعة لتحضيرها للمنافسة والاستشعار حول وضعية السوق الوطنية ومن ثم اتخاذ الإجراءات الضرورية التي تسمح لها بالتعامل إيجابيا مع أي تطور أو وضع جديد.

إن محضر المرافقة هذا يقضي بخلق شراكة بين المديرية العامة للذكاء الاقتصادي وتلك المؤسسات بغرض تمكينها من إنشاء خلايا للمتابعة والاستشراف مهمتها الأساسية تحضير تلك المؤسسات لدخول المنافسة عبر الحصول على جميع المعلومات الضرورية التي تمكنها من التحكم أكثر في المعلومة الاقتصادية وفي تطورات المنتوج الذي تقدمه ومن ثم التموقع جيدا تحسبا لمنافسة أي منتوج خاصة المستورد. كما تقوم هذه الخلايا بالبحث عن أسواق جديدة والتحكم في التشريعات ذات الصلة بنشاطها وكذا في التكنولوجيات الحديثة، وخلص إلى القول أن مهمة تلك الخلايا هي تمكين تلك المؤسسات من استغلال كافة الفرص المتاحة لها في السوق الوطنية وحتى الخارجية.

لتفعيل الاستثمارات، أكدت وزارة الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمارات الشروع هذه السنة (2011) إجراء تحقيقات حول مدى استعمال التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وأوضحت المديرية العامة للذكاء الاقتصادي والدراسات والاستشراف أن هذه التحقيقات يندرج في إطار الجهود المبذولة من قبل الوزارة لتحديد نقائص المؤسسات الوطنية (الخاصة والعمومية) في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال بغية تداركها. وتخص هذه التحقيقيات التي أوكلت لمؤسسة تسيير الأنظمة المعلوماتية التابعة لوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لاسيما المنهجيات المتبعة من قبل المؤسسات الجزائرية لجمع المعلومات الضرورية الخاصة باتخاذ القرار وتحليلها واستغلالها. ففي الجزائر حاليا 20 بالمائة فقط من المؤسسات تتوفر على أجهزة إعلام آلي ناجعة و15 بالمائة تتوفر على موقع انترنيت خاص بها و50 بالمائة تفتقر لنظام محاسباتي مناسب. وهذه الأرقام لن تؤهل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية إلى اكتساح السوق الوطنية ناهيك عن السوق العالمية، والسبب يعود إلى نقص التكوين من جهة وعدم التحكم في استعمال تقنيات الإعلام الآلي من جهة أخرى[28].

[28] الأرقام الواردة هي وفق إحصائيات صادرة عن وزارة الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمارات 2010.

3) آفاق ذكاء الأعمال في الجزائر:

من خلال التركيز في الإستراتيجية المستقبلية حول رهانات ذكاء الأعمال في الجزائر، يتم التركيز حول الأهمية القصوى لحتمية تطبيق مجال ذكاء الأعمال والتركيز على الحكامة والتكنولوجيات الجديدة ومجتمع المعلومات. فقد سطرت السلطات العمومية المكلفة برنامجا وطنيا لذكاء الأعمال وفق العديد من الأهداف في مقدمتها الانتقال بنسبة سوق الصناعات الغذائية من 50 بالمائة إلى 60 بالمائة وذلك مع أفاق 2014، كما وضعت برنامجا يهدف إلى توقيع 5000 عقد سنويا، وهو ما سيسمح خلال الأربع سنوات المقبلة بشمل 17 ألف مؤسسة معنية، إضافة إلى هذا، سيتم من خلال هذا التزاوج بين الصناعة والفلاحة خلق 100 ألف منصب عمل بحلول عام 2014. وبهذا، تحاول البلاد الحد من التبعية الغذائية بإنشاء قطب فلاحي يتركز على تقريب المؤسسات الصناعية من الأراضي الزراعية، إضافة إلى دفع الفلاحين إلى توقيع عقود مبدئية مع المصنعين حتى تكون التزامات مبدئية بين الطرفين، وأكد المدير أن هذه الإستراتيجية ستأتي بثمارها مع أفاق 2014.

سيتم إنشاء خمسة مجمعات صناعية كبرى متخصصة في إنتاج المواد الغذائية الواسعة الاستعمال للاستجابة للطلب المحلي والتوجه تدريجيا نحو التصدير، حيث أكدت وزارة الصناعة وترقية الاستثمار عن وجود مخطط وطني لترقية الصناعات الغذائية يهدف إلى إنتاج ما قيمته 2,1 مليار دولار خلال الخمس سنوات القادمة. ومن المنتظر أن يوقع قطاع الصناعات الغذائية ابتداء من السنة القادمة على عقود عمل مع 5آلاف فلاح بغية توجيه منتوجاتهم الفلاحية لصناعة المواد الغذائية. وهذه جهود لتعزيز قطاع الصناعات الغذائية بنحو 500 مؤسسة وذلك بالشراكة بين القطاعات العمومية والخاصة وكذا المؤسسات الوطنية والأجنبية، حيث ستكون منضوية تحت لواء خمسة مجمعات صناعية عمومية كبرى تعمل على إنتاج المواد الغذائية الواسعة الاستهلاك في أوساط العائلات الجزائرية كالزيوت التي لا يزال معدل إنتاجها جد ضعيف مقارنة بالإمكانيات التي تتوفر عليها البلاد والتي تملك 80 بالمائة من الثروات المتعلقة بإنتاج زيت الزيوت، غير أن إنتاجها لا يمثل سوى 2 بالمائة من الإنتاج العالمي لهذه المادة. كما ستشمل هذه المؤسسات أيضا صناعات الحليب ومشتقاته، السكر، الحبوب، والمشروبات الغازية[29].

في إطار تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي، تسعى المديرية العامة للذكاء الاقتصادي والدراسات والاستشراف لوضع دفتر شروط محددة لمفهوم ذكاء الأعمال وتحسين آليات تطبيقه وتحقيق فوائد إضافية للمؤسسات المساهمة في المخطط. وفي هذا الصدد، وضعت وزارة الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمارات بالتعاون مع بعض الهيئات الوزارية الأخرى بنك للمعطيات والمعارف في متناول مختلف المؤسسات الاقتصادية، بالاعتماد على قدرات التفاهم والمحدثات والتحليل لإيجاد حلول للمشاكل والصعوبات التي تواجه الشركات للاندماج في السوق. وذكر المتحدث أن غياب المعلومات والإحصائيات الرسمية وتنظيمها في قطاع الصناعة يحول دون تطبيق الأهداف النهائية للذكاء الاقتصادي في آفاق 2014، حيث سيتم بناء مركز علمي للتحليل التقني والاقتصادي وتوفير خبرته في المجال الصناعي، كما يتمثل دوره في مساعدة المؤسسات على العصرنة واستعمال التكنولوجيات الحديثة، ولتستفيد كافة المؤسسات والهيئات العمومية من شبكة داخلية لتوزيع المعلومات والمعطيات، وهذا من شأنه تسريع وتيرة التدخل وضمان المرافقة للمصنعين. وفي هذا السياق، تم التوقيع على سلسلة الاتفاقيات مع مؤسسات التعليم العالي الجزائرية نظرا للخبرة التي تملكها في تسيير المعلومات واعتماد المعارف المحصلة لتوظيفها في مجال ذكاء الأعمال.

من خلال البرنامج التنمية الخماسي الممتد حتى سنة 2014 [30] في مجال المعلوماتية وذكاء الأعمال، تم وضع الإستراتيجية التنموية التالية:

- تخصيص 100 مليار دينار جزائري لوضع الحكومة الالكتروني وتوسيعها، وستسمح الحكومة الالكترونية بتطوير الخدمات العمومية وعصرنة الإدارات والمؤسسات بحيث لا تقتصر على إدخال الأدوات المعلوماتية على المؤسسات فحسب وإنما ستساهم في تحسين التسيير الداخلي والعلاقات مع المواطن؛
- إنشاء وفتح بوابات على الانترنيت من قبل الوزارات والإدارات المركزية والجماعات المحلية (ولاية، دائرة، بلدية) قصد تقريب المواطنين من الإدارة، وسيتمكن المواطنون بفضل هذه الإستراتيجية المتمثلة في فتح البوابات من تحميل الاستمارات وغيرها من الوثائق الإدارية، وتقترح إستراتيجية الجزائر الإلكترونية 2013 على المواطنين والمؤسسات والإدارات حوالي 400 خدمة عبر الشبكة العنكبوتية؛

[29] وفق البرنامج الوطني المسطر من قبل وزارة الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمارات 2010.

[30] رئاسة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، البرنامج التنمية الخماسي 2010-2014.

- تخصيص 50 مليار دينار جزائري للتجهيزات الموجهة لتعميم تعليم الإعلام الآلي ضمن منظومة التربية الوطنية والتعليم والتكوين؛
- تخصيص 250 مليار دينار جزائري للبحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال؛
- وتخصيص 250 مليار دينار جزائري لتنمية البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال واستكمال مكتسبات المخططات السابقة.

الخاتمة:

تسعى الدولة إلى ترسيخ أسس ذكاء الأعمال من خلال اقتراح برنامج خاص يهتم بالمؤسسة الوطنية، وخاصة الصغيرة والمتوسطة، من أجل رفع الكفاءات الداخلية والاعتماد عليها لتطوير المؤسسة الاقتصادية. ولا تزال تبحث عن إطار عام لرفع مردوديتها، رغم الدعم الكبير الذي حظيت به سابقا، ولا تزال، خاصة في البرامج الأخيرة للدولة، من خلال تسخيرها كل الإمكانيات المالية والمادية، لكن دون أن تحقق النتائج المنتظرة، نظرا لمحدودية الكفاءات من جهة وعدم تهيئة المحيط الاقتصادي لتطوير هذه الكفاءات.

قد يكون من المجحف اعتبار أن الجزائر لا تمتلك إطارات كفأه تتلاءم ومتطلبات العصر والتطور السريع للتكنولوجيا، بالنظر إلى أن العديد من هذه الإطارات الموجودة حاليا في الخارج استطاعت أن تثبت وجودها، بعد صقلها والاستفادة من ذكائها، والأمثلة على ذلك عديدة، لكن الفارق بين الداخل والخارج، يكمن في مدى تهيئة المناخ الملائم لبذل أقصى ما يملك الإطار من قدرات خلاقة تنعكس مباشرة على مردوده في المؤسسة.

لعل أهم العوائق التي تواجه مبدأ ذكاء الأعمال، هو ضعف التسيير الذي يطبع العديد من المؤسسات، سواء كانت خاصة أو عمومية مما استوجب التوقف عند هذا المحور بالذات من خلال محاولة نشر ثقافة ذكاء الأعمال في المؤسسة الاقتصادية، وهي المهمة التي تكفلت بها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمارات من خلال مخطط عمل موجه للمؤسسات الوطنية لمرافقتها في عدة نشاطات تهدف بالأساس إلى تطوير مستوى الكفاءة التي لا يمكن بلوغها إلا عبر التكوين وإعادة الرسكلة، وفق ما تتطلبه احتياجات المؤسسة في إطار تسيير المعلومة. وعليه، تفكر السلطات العمومية في إنشاء مجلس أعلى للذكاء الاقتصادي بغرض دفع استيراتيجيتها الصناعية، وهو سيفتح سبل تجريبية جديدة لفائدة صناع القرار الحكوميين والخواص. ويتفق الجميع في كون ذكاء الأعمال ليس "بمهمة التقنيين والمختصين فقط" ولكن يعني المؤسسات بحد ذاتها، ومن ثمّ تظهر أهمية وضع خلايا للمراقبة الإستراتيجية التكنولوجية في إطار تنافسي وتجاري .

وختام الكلام، إن آفاق ذكاء الأعمال في الجوانب واعد بالخير إذا تواصل العمل بجد وهادف، فيجب تدعيم تنافسية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية باللجوء لذكاء الأعمال انطلاقا من كون المؤسسات الأجنبية ما زالت تحتكر جزء كبير من السوق[31]، وستبقى المعرفة هي التي تحدد تنافسية المؤسسات الاقتصادية أكثر فأكثر[32].

إن معالجة موضوع ذكاء الأعمال يتعلق بحقل إدارة المعرفة الواسع، ويبقى دراسته في الجزائر التدقيق أكثر. ونرى أنه ما يزال بناء قاعدة ذكاء الأعمال يحتاج لعمل اكبر ومتواصل، كما تعتبر المعلومة الإحصائية لا غنى أداة فعالة في ذكاء الأعمال، ويجب تحيينها من قبل المؤسسات في كل الأوقات، ونجد أن الإحصاء الاقتصادي يعتبر قاعدة أساسية لدعم ذكاء الأعمال في المؤسسة الاقتصادية. ومنه لا بد من ضرورة مواصلة التكوين المستمر للكوادر بمراجعة الأساليب الإحصائية والمعلوماتية والمعرفية، وإعطاء أهمية أكثر لنظام الاتصالات السلكية واللاسلكية وتوسيع دائرة استخدام الانترنيت، وأخيرا لا بد من نشر ثقافة معلوماتية وإحصائية ومعرفية تواكب التطورات التكنولوجية المتلاحقة.

[31] KENDEL Hayat, «L'intelligence économique peut-elle contribuer à la relance de l'économie algérienne», http://www.mipi.dz/file/fr/KENDEL.pdf.

[32] Philippe CLERC, «L'intelligence économique: perspectives à l'horizon 2015», Conférence SKEMA-INHESJ, Ecole militaire, Paris, 21 janvier 2011.

المراجع:

المراجع العربية:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، «تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة»، ط.رئاسة الجمهورية، الجزائر، 2008.
2. باسل عجة، «تطبيقات ذكاء الأعمال: الحلّ الأمثل لتحديات عالم الأعمال»، ورقة بحثية مقدمة في الندوة الوطنية الأولى حول «تطبيقات ذكاء الأعمال في سورية»، دمشق، يومي 04 و 2010/10/05.
3. سمير حمامي، «ذكاء الأعمال أسس ومفاهيم ونظم معلومات»، العدد 19، أيلول سبتمبر 2007،
4. http://www.infomag.news.sy/index.php?inc=issues/showarticle&issuenb=19&id=348.
5. صلاح الدين عبد الباقي، علي عبد الهادي سليم & راوية حسن، «إدارة الموارد البشرية»، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008.
6. خضير كاظم حمود & ياسين كاسب الخرشة، «إدارة الموارد البشرية»، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007.
7. خليل عبد الرزاق & بوعبدلي أحلام، «الذكاء الاقتصادي في خدمة منظمة الأعمال»، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس حول اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، 27-28 نيسان (ابريل) 2005.
8. محمد الصيرفي، «إدارة الأزمات»، ط. مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2007.
9. معين أمين السيد، «إدارة الموارد البشرية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية الحالية: دراسة حالات تطبيقية لبعض البلدان العربية»، دون دار النشر، عمان، 2010.
10. منشورات الأمم المتحدة، نيوروك (النسخة العربية)، 2010.
11. مهيب النقري، التنقيب في المعطيات وذكاء الأعمال (Intelligence Business & Data Mining)،
12. http://www.alrakameiat.com/_ArticleStudies.php?filename=200612040559220
13. المرسوم التشريعي رقم 94 . 01 مؤرخ في 3 شعبان عام 1414 الموافق 15 يناير سنة 1994 المتعلق بالمنظومة الإحصائية.
14. المرسوم التنفيذي رقم 95 – 159 المؤرخ في 4 محرم عام 1416 الموافق 3 يونيو سنة 1995 المعدل المتضمن القانون الأساسي للديوان الوطني للإحصائيات، والمعدل للمرسوم رقم 82 – 489 المؤرخ في 18 سبتمبر سنة 1982.
15. المرسوم الرئاسي رقم 06 – 346 المؤرخ في 9 رمضان عام 1427 الموافق 2 أكتوبر سنة 2006، المتضمن إنشاء المحافظة العامة للتخطيط والاستشراف ومهامها وتنظيمها.
16. المرسوم التشريعي رقم 10-123 المؤرخ في أفريل 2010 المحدد للشروط العامة لتحضير وتنفيذ الإحصاء الاقتصادي.

المراجع الانجليزية:

1. BOUAKA Najoua, «Développement d'un modèle pour l'explicitation d'un problème décisionnel: un outil d'aide à la décision dans un contexte d'intelligence économique», Thèse soutenue pour l'obtention du grade de doctorat en sciences de l'information (Spécialité: sciences de l'information et de la communication), Université Nancy 2, 2004.
2. DHAOUI Chedia, «Les critères de réussite d'un SIE pour un meilleur pilotage stratégique, Proposition d'un Modèle d'Evaluation de la Réussite d'un Système d'Intelligence Economique», Thèse pour l'obtention du Doctorat de l'Université Nancy 2, (Spécialité: Sciences de l'Information et de la Communication), 2008.
3. FAUCHOUX Catherine, «Gestion de crise: Internet contre Internet», Mastère en Intelligence Scientifique, Technique et Economique, Thèse professionnelle, Groupe MISTE ESIEE, paris, 2005.
4. GHALAMALLAH Ilhème, «Proposition d'un modèle d'analyse exploratoire multidimensionnelle dans un contexte d'Intelligence Economique», Thèse soutenue pour l'obtention du grade de doctorat en informatique, École Doctorale Mathématique Informatique Télécommunications, Toulouse III - Paul Sabatier, Décembre 2009.
5. HELFER J.P., KALIKA M. & ORSONI J., «Management stratégie, organisation», ed. Vuibert (4ed.), Paris, 2002.

6. KENDEL Hayat, «L'intelligence économique peut-elle contribuer à la relance de l'économie algérienne», http://www.mipi.dz/file/fr/KENDEL.pdf.
7. Ministère de l'Industrie de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement (Direction Générale de l'Intelligence Economique, des Etudes et de la Prospective), «Manuel de formation en Intelligence Economique en Algérie», Alger, 2010.
8. Mongereau Roger, «Intelligence Economique, risques financiers et stratégies des entreprises», ed. Conseil économique et social de la république française, paris, 2006.
9. PEGUIRON Frédérique, «Application de l'Intelligence Economique dans un Système d'Information Stratégique universitaire: les apports de la modélisation des acteurs», Thèse présentée et soutenue pour l'obtention du Doctorat en sciences de l'information et de la Communication (Ecole Doctorale Langages, Temps, Sociétés), Université Nancy 2, 2006.
10. Philippe CLERC, «L'intelligence économique: perspectives à l'horizon 2015», Conférence SKEMA-INHESJ, Ecole militaire, Paris, 21 janvier 2011.
11. Sylvie Domenech, Manuel Marciaux et Dominique Charnassé, «Guide des bonnes pratiques en matière d'intelligence économique», ed. Ministère de l'économie, de l'instruise et de l'emploi & ministère du budget, des comptes publics et de la fonction publique, (Service de coordination à l'intelligence économique), Paris, février 2009.